

ومفهوم النسب لا يستقيم إلا إذا كان متصلا كما قلنا، وإن استقام وتأكد صار
وضعية مؤرخة متواترة لا تقبل الطعن ولا التجريح، فهو معيار به يتم الاصطفاء
والتقدير. كما لا يمكن فهم مدلول النسب إلا بضده. فالنسب لا يسمو إلا إذا كان ما
دونه وضيعا، ولا تتميز الخاصة إلا من خلال العامة، ولا تظهر الرفعة إلا من زاوية
العلو... وهكذا.

ومما يُعطي للنسب في السيرة الذاتية دوره الحاسم في التعريف بالذات والاعتبار
بمركزها الفريد، أنه يشكل مفتاح القول وعليه تنبني حكاية الشخصية، بل ويمكن أن
نجد كروية لصياغة الماضي والتحكم في تسريد مشاهدته ومروياته. ويمثل النسب في
(ثمرة أنسي...) مرجع التاريخ الفردي والسلالي، وهو ما جعل المؤلف ينطلق منه
ويذهب فيه إلى أبعد مدى في التوثيق. والعنصر المؤكد في هذا الانطلاق أن الوصول
إلى مصدر النسب يعد تأسيسا للغاية التي يسعى المؤلف إلى بلوغها، أي الاستشهاد
بالتسلسل السلالي ذي الحلقات المتصلة للإشادة بالمقام الفردي والعائلي. ولذلك
فالمؤلف في هذا النوع من السير الذاتية يكون بماضيه وفعله (حكايته أيضا)، ولكنه
يكون أكثر بالنسب الذي يضيف على الاسم العلم قدرا من الواجهة والعراقة. فالنسب
ضد الاختلاط، وشجرته حجته، وكلما امتدت فروع هذه الشجرة إلى البيت النبوي
الشريف كلما اكتسب النسب إليه رفعة. أما إذا أشرنا، ولو بصورة عابرة، إلى النزاعات
التي قامت حول النسب، من جهة تحقيق مصادره وتواتره، في المجال الاجتماعي للقرن
الثامن عشر، وخصوصا في ارتباط هذا النسب بمفهوم السلطة، لظهر بشكل واضح أن
الاختصاص بالنسب كان صنوا لاختلاف الامتيازات المستخلصة من تداوله بين الأفراد
والجماعات. وهناك إفادة مهمة تكشف لنا، في نطاق الموضوع المدروس، أن المؤلف
تقلد نقابة الأشراف في مرحلة ما، بتولية من السلطان، للفصل في النزاعات المترتبة عن
إدعاء النسب النبوي الذي قد يكون انتشر بين الأفراد والأسر في تلك المرحلة لمزاحمة
المنتفعين منه.⁽¹⁾

ويمكن أن نفهم النسب الشريف في السيرة الذاتية التي بين أيدينا على نحوين: من
خلال الشجرة بوصفها دلالة على الامتداد، وفيها العودة إلى الماضي القدسي (البيت)
لتأسيس الوجود الفردي والعائلي انطلاقا من مقتضيات الانتماء إلى المحتد الشريف.
ولهذا بدأ المؤلف سيرته بـ «هذا، وإني...» وذكر الشجرة إلى فاطمة بنت الرسول.
فالمؤلف الذي يكتب السيرة الذاتية يفترض لشخصيته النصية سندا غير منقطع يحمل